

ملحق لبروتوكول التعاون الذي وقّع في ٤ أيار ٢٠٠٩**بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية****ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية**

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٧ الموافقة على (ملحق لبروتوكول التعاون الذي وقّع في ٤ أيار ٢٠٠٩) بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية بصيغته التالية :-

مقدمة :

بالإشارة الى بروتوكول بشأن التعاون والموقع في 4 أيار من عام ٢٠٠٩ ما بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية،

و رغبة من الطرفين في توسيع وتعزيز آفاق التعاون في المجالين القانوني والقضائي بين البلدين،

فقد اتجهت ارادة الطرفين الى إقرار ملحق للبروتوكول المشار إليه أعلاه؛ حسب الآتي:

المادة (١)

يسمى هذا الملحق ب(ملحق بروتوكول بشأن التعاون بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية).

المادة (٢)

بالإشارة الى المادة (٢) من البروتوكول بشأن التعاون بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية، فقد إتفق الطرفان على توسيع مجالات التعاون من خلال التبادل حول الآتي:

- أ- إدارة الدعاوى والوسائل البديلة لحل المنازعات كالوساطة والتحكيم
- ب- تنظيم عمل دوائر كاتب العدل
- ت- تنظيم عمل دوائر التنفيذ
- ث- المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الحقوقية و الجزائية
- ج- عدالة الاحداث والعدالة الجنائية

المادة (٣)

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من البروتوكول بشأن التعاون بين وزارة العدل في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة العدل في الجمهورية الفرنسية الموقع في ٤ أيار ٢٠٠٩ و يقرأ معه كوحدة واحدة و يعمل به من تاريخ توقيعه.

وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان حسب الأصول المذكوران أدناه بالتوقيع على هذا الملحق.

حُرر هذا الملحق ووقع في مدينة عمان بتاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٦ ميلادية، من نسختين أصليتين باللغة العربية و اللغة الفرنسية، ولكل منهما ذات الحجية.

عن السيد جان- جاك أورفواس،
وزير العدل
في الجمهورية الفرنسية

دافيد بيرتولوتي
السفير الفرنسي في الأردن

عن وزارة العدل في المملكة الأردنية
الهاشمية

د. بسام التلهوني
وزير العدل